

اجتهادات أفضل أنواع الملكية

أصبح ضروريا البحث عن حل جذري لمشكلات شركات قطاع الأعمال العام، وليس إعطاءها مسكنات كما حدث مرات من قبل. وإذا أردنا مثل هذا الحل يتعين تغيير نمط ملكيتها ليكون لها أصحاب لهم مصلحة في إنقاذها وتطويرها ونجاحها دون بيعها إلى مستثمرين.

لا يحقق تحويل هذه الشركات إلى القطاع الخاص المصلحة العامة بكل جوانبها ولا يضمن إنقاذها. وهذا هو الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من تجربة بيع بعض الشركات العامة في أواخر التسعينيات، فيما اصطلح على تسميته بالخصخصة التي نجحت في بلدان عدة ليست مصر بينها. ولذلك لا يصح أن نعيد إنتاج تجربة لم تنجح وخصوصا في ظل تشابه كثير من مشاكل الشركات العامة.

ربما يكون الحل الأفضل في نمط الملكية الاجتماعية إذا طُبق بشكل صحيح، وبكفاءة وتجرد. وليس هناك قالب واحد لهذا النمط الذي يمكن أن تتباين بعض تفاصيل الانتقال إليه وفق ظروف كل شركة، أو كل مجموعة من الشركات العاملة في قطاع محدد. لكن الفكرة الأساسية فيه هي تقييم رؤوس أموال الشركات التي يُقدر حجم الأصول غير المستغلة في بعضها بمليارات الجنيهات، ويمكن أن يؤدي استثمارها وليس بيعها إلى نقلة نوعية في أوضاع هذه الشركات تجعلها قيمة مضافة للاقتصاد. وفي ضوء هذا التقييم، توضع خطة لتغيير نمط ملكية الشركات عن طريق طرح أسهم مقسمة إلى نوعين: أولهما لعموم المصريين الراغبين في شراء أسهم

بحد أقصى لعددتها وقيمتها، ويمكن أن يتراوح بين 80 و90% من القيمة الإجمالية. والثانى للعاملين فى الشركات «يزيد عددهم الإجمالى اليوم على 300 ألف»، بحيث يصبحون مشاركين فى ملكيتها. وتُنتخب جمعية عمومية من المالكين الجدد بنوعيتهم، ووفق نسبة ملكية كل من نوعيتهم، ثم تنتخب هذه الجمعية مجلس إدارة الشركة وفق نظام القائمة الذى يفرض على المرشحين فى كل قائمة أن يقدموا خططا محددة ليختار الناخبون أفضل خطة يرونها. وتفيد معظم تجارب هذا النمط من الملكية أن أعضاء الجمعية العمومية يُحسنون الاختيار، لأنهم يحرصون على مصالحهم، ويريدون إدارة تنهض بالشركة ليربحوا، ولا تُفسد فيها. فيخسروا.